

الحديث الثامن

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي وَقِيدِ اللَّيْثِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ مَعَهُ إِذْ أَقْبَلَ ثَلَاثَةٌ نَفَرٌ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَهَبَ وَاحِدٌ. قَالَ فَوْقًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَرَأَى فُرْجَةَ فِي الْحَلَقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا، وَأَمَّا الْآخَرُ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ، وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَأَذْبَرَ ذَاهِبًا. فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفْرِ الثَّلَاثَةِ؟ أَمَا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ اللَّهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ».

قوله: بينما هو جالس، قد مر لك أن بينما أصله بين، وزيدت فيه الميم والألف، وأنها تلازم الإضافة إلى الجمل، إلى آخر ما استوفيناه في الحديث الرابع من بدء الوحي.

وقوله: إذ أقبل ثلاثة نفر، النَّفْرُ، بالتحريك، للرجال من ثلاثة إلى عشرة. والمعنى: ثلاثة هم نفر. والنفر اسم جمع، ولهذا جاء مميّزاً للجمع، كقوله: «تسعة رهط» وقوله: فأقبل اثنان، بعد قوله «أقبل ثلاثة»: هما إقبالان، كأنهم أقبلوا أولاً من الطريق، فدخلوا المسجد مارّين، كما في حديث أنس، فإذا ثلاثة نفر يمرون، فلما رأوا مجلس النبي ﷺ، أقبل إليه اثنان منهم، واستمر الثالث ذاهباً.

وقوله: «فوقفا» زاد أكثر رواة الموطأ «فلما وقفا سلماً» وكذا عند الترمذي والنسائي. ولم يذكر المؤلف هنا، ولا في الصلاة والسلام، وكذا

في رواية مسلم، ويُستفاد منه أن الداخل يبدأ بالسلام، وأن القائم يسلم على القاعد، وإنما لم يذكر رد السلام عليهما اكتفاءً بشهرته. أو يستفاد منه أن المستغرق في العبادة يسقط عنه الرد. وسيأتي في كتاب الاستئذان استيفاء الكلام عليه، وقد استوفيناها في كتابنا على «متشابه الصفات».

ولم يذكر في الحديث أنهما صليا تحية المسجد، إما لكون ذلك كان قبل أن تشرع، أو كانا على غير وضوء، أو وقع فلم ينقل للاهتمام بغير ذلك من القصة، أو كان في غير وقت تنفل، قاله القاضي عياض، بناء على مذهبه في أنها لا تصلّى في الأوقات المكروهة.

وقوله: على رسول الله ﷺ، أي: على مجلس رسول الله ﷺ، أو «على» بمعنى «عند»، قاله في «الفتح»، لكننا لم نقف على أن «على» بمعنى «عند».

وقوله: «فرأى فرجة في الحلقة، فجلس فيها»، أتى بالفاء في قوله «فرأى فرجة» لتضمن إما معنى الشرط، وفيه استحباب التحليق في مجالس الذكر والعلم، وفيه أن من سبق إلى موضع منها كان أحق به.

وقوله: «وأما الآخر» هو بفتح الخاء المعجمة، وفيه رد على من زعم أنه يختص بالأخير لاطلاقه هنا على الثاني، وقوله: فأدبر ذاهباً، أي: ولّى حال كونه ذاهباً، فذاهباً حال مقدّرة، إذ الإدبار لا يستلزم الذهاب، فسقط ما قيل إن معنى «ذاهباً» استمر في ذهابه وإلا فأدبر مغنٍ عن ذاهباً.

وقوله: «ألا أخبركم عن النفر الثلاثة» فالأ بالتخفيف حرف تنبيه. وفي الكلام طي، كأنهم قالوا: أخبرنا عنهم، فقال: أما أحدهم فأوى إلى الله، فأواه الله الخ. قال القرطبي: الرواية الصحيحة بقصر الأول ومد الثاني، وهو المشهور في اللغة وفي القرآن ﴿إذ أوى الفتيّة إلى الكهف﴾ [الكهف: ١٠] بالقصر، ﴿وأويناهما إلى رنوة﴾ [المؤمنون: ٥٠]، بالمد. وحكي في اللغة القصر والمد معاً فيهما. ومعنى

أوى إلى الله: لجأ إلى الله أو على الحذف، أي: انضم إلى رسول الله ﷺ، ومصدر المقصور أويأ، على مفعول، ومصدر الممدود إيواء على إفعال. ومعنى «فأواه الله» أي: جازه الله، بنظير فعله، بأن ضمه إلى رحمته ورضوانه، أو يؤويه يوم القيامة إلى ظل عرشه، وهذا تفسير باللازم، إذ معناه الحقيقي، وهو الإنزال عند الله، مستحيل في حقه تعالى، فهو من باب المُشاكلة، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَكُرُوا وَمَكَّرَ اللَّهُ﴾.

وفيه استحباب الأدب في مجالس العلم، وفَضْلُ سَدِّ خَلَلِ الْحَلَقَةِ، كما ورد الترغيب في سد خلل الصفوف في الصلاة، وجواز التخطي لسد الخلل ما لم يؤذ فإن خشي، استحباب الجلوس حيث ينتهي كما فعل الثاني. وفيه الثناء على من زاحم في طلب الخير، وقوله: «وأما الآخر فاستحيا» أي: ترك المزاحمة، كما فعل رفيقه، حياءً من النبي ﷺ، وممن حضر.

وقد بين أنس في روايته معنى استحياء الثاني، ولفظه عند الحاكم: ومضى الثاني قليلاً، ثم جاء فجلس. فالمعنى أنه استحيا من الذهاب عن المجلس، كما فعل رفيقه الثالث. وقوله: «فاستحيا الله منه» أي: رحمه ولم يعاقبه، فجازه بمثل ما فعل. وهذا أيضاً من قبيل المُشاكلة، لأن الحياء تغير وانكسار يعتري الإنسان من خوف ما يُدْمُ به، وهذا محال على الله تعالى، فيكون مجازاً عن ترك العقاب. وحيثُذ فهو من قبيل ذكر الملزوم، وإرادة اللازم.

وقوله: «وأما الآخر فأعرض» أي: عن مجلس رسول الله ﷺ، ولم يلتفت إليه، بل ولى مُدْبِراً وقوله: فأعرض الله عنه، أي: جازه بأن سخط عليه، وهو محمول على من ذهب معرضاً لا لعذر، هذا إن كان مسلماً. ويحتمل أن يكون منافقاً، واطلع النبي ﷺ، على أمره. كما يحتمل أن يكون قوله ﷺ: «فأعرض الله عنه» إخباراً أو دُعاء.

ووقع في حديث أنس: «فاستغنى فاستغنى الله عنه». وهذا يرشح كونه خبراً. وهذا أيضاً من قبيل المُشاكلة، لأن الإعراض هو الالتفات إلى جهة أخرى، وذلك لا يليق به تعالى، فيكون مجازاً عن السخط والغضب. وفائدة إطلاق الإعراض، وما معه على الله تعالى، على سبيل المشاكلة، هو بيان الشيء بطريق واضح.

وفيه جواز الإخبار عن أهل المعاصي وأحوالهم، للزجر عنها. وإن ذلك لا يعد من الغيبة. وفيه فضل ملازمة حلق العلم والذكر، وجلس العالم والمُذَكَّر في المسجد. وفيه الثناء على المُستحيي، والجلوس حيث ينتهي به المجلس. والثلاثة المذكورون أهل القصة لم يُسمَّ واحدٌ منهم.

رجال سنده خمسة: وفيه ذكر عقيل بن أبي طالب، الأول إسماعيل ابن أبي أويس، وقد مر في الخامس عشر من كتاب الإيمان. والثاني الإمام مالك، وقد مر في الثاني من بدء الوحي.

والثالث: إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، واسم أبي طلحة زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصاري البخاري المدني، وأبو يحيى، وقيل: أبو نجیح، ابن أخي أنس لأمه، لأن أباه عبد الله وأنساً أمهما أم سليم.

وعبد الله هو صاحب الليلة المباركة، الذي قال النبي ﷺ، لأبيه أبي طلحة: «اللهم بارك لهما في ليلتهما» فولد منها عبد الله هذا. وولد لعبد الله عشرة ذكور، كلهم يقرأون القرآن. وروى أكثرهم العلم. وأشهرهم إسحاق هذا، لأنه شيخ الإمام مالك.

قال ابن معين: ثقة حجة، وقال أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي: ثقة، وزاد أبو زرعة: وهو أشهر إخوته، وأكثرهم حديثاً. وقال الواقدي: كان مالك لا يقدم عليه في الحديث أحداً، وكان ثقة كثير الحديث. وقال ابن حبان في «الثقات»: كان ينزل في دار أبي طلحة، وكان مقدماً في رواية الحديث والإتقان فيه. وقال أبو داود: كان على الصَّوافي باليمامة. وقال

البخاري: بقي باليمامة إلى زمن بني هاشم.

روى عن أبيه وأنس وعبد الرحمن بن أبي عمرة والطَّفِيل بن أَبِي بن كعب وأبي مُرَّة مولى عقيل، وغيرهم. وروى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري والأوزاعي، وابن جُرَيْج، ومالك وهَمَّام وعبد العزيز بن المَاجِشُون، وعدة. مات سنة أربع أو اثنتين وثلاثين ومئة. وإسحاق بن عبد الله في الستة سواه ثلاثة.

الرابع: أبو مُرَّة، واسمه يزيد الهاشمي، مولى عقيل بن أبي طالب، وقيل: مولى أم هانئ، وكان يلزم عقيلاً، فنسب إليه، وكان شيخاً قديماً، قال ابن سعد في الطبقة الأولى: كان ثقة قليل الحديث. وقال العَجَلِي: مدني تابعي ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. روى عن عقيل وأم هانئ ابني أبي طالب، وأبي الدرداء، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن سعيد، وأبي واقد الليثي. ورأى الزبير بن العوام، وروى عنه سالم أبو النضر، وسعيد المقبري، وسعيد بن أبي هند، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين، وإسحاق بن أبي طلحة، وإبراهيم بن عبد الله بن حنين، وأبو حازم بن دينار، ويزيد بن الهاد. وأبو مُرَّة في الستة سواه واحد، وهو الطائفي، روى عن النبي ﷺ، وروى عنه مكحول الشامي.

الخامس: أبو واقد، مشهور بكنيته، واختلف في اسمه، قيل: اسمه الحارث بن مالك، وقيل: ابن عوف، وقيل: عوف بن الحارث بن أسد بن جابر بن عُويرة بن عبد مناة بن أشجع بن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناة ابن علي بن كنانة، الليثي. قيل إنه شهد بدرًا، وقيل إنه ولد في عام ولد العباس. ولم يذكره ابن عقبة ولا ابن إسحاق في البدرين وقال ابن سعد: أسلم قديماً، وكان معه لواء بني ليث وضَمرة وسعد بن بكر يوم الفتح وحنين، وفي غزوة تبوك يستنفر بني ليث. وقيل: إنه أسلم يوم الفتح، وأخبر عن نفسه أنه شهد حنينا، قال: وكنت حديث عهد بكفر، وهذا يدل على أنه تأخر إسلامه، وشهد بعد النبي ﷺ اليرموك. وروى عنه أنه قال: رأيت

العدو يوم اليرموك يسقط فيموت ، حتى قلت : لو أن أضرب أحدهم بطرف
ردائي مات . وروى عنه أنه قال : إني لأتبع رجلاً من المشركين لأضربه
بسيفي فوق رأسه قبل أن يصل إليه سيفي ، فعرفت أن غيري قد قتله . روى
ابن إسحاق وقوع هذه القصة في بدر ، والصحيح أنها يوم اليرموك .

له أربعة وعشرون حديثاً اتفقا على حديث ، وهو هذا ، وزاد مسلم
حديثاً آخر ، وهو ما كان يقربه النبي ﷺ ، في الأضحى . روى عن النبي
ﷺ ، وأبي بكر وعمر ، وأسماء بنت أبي بكر . وروى عنه ابنه عبد الملك
وواقد ، وأبو سعيد الخدري وعطاء بن يسار ، وعروة وآخرون . وفي الصحابة
أبو واقد سواه اثنان : أبو واقد مولى النبي ﷺ . والثاني : أبو واقد النميري .
والليثي في نسبه نسبة إلى جده المار وهو ليث بن بكر .

السادس : المذكور في الحديث عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب
ابن عم النبي ﷺ ، أخو علي بن أبي طالب ، وأبناء أبي طالب أربعة :
أسنهم طالب ، وهو الفقيد ، وبه كني أبوه ، ووليه عقيل ، وهو أكبر منه بعشر
سنين ، وعقيل أكبر من جعفر بعشر ، وجعفر أكبر من علي بها أيضاً . ويكنى
عقيل بأبي يزيد . وروى أن النبي ﷺ ، قال : « يا أبا يزيد ، إني أحبك
حُبَّين : حباً لقربتك مني ، وحباً لما كنت أعلم من حب عمي إياك » . وروى
من حديثه عن النبي ﷺ : « كنا نؤمر أن نقول : « بارك الله لكم وبارك
عليكم ، ولا نقول : بالرِّفاء والبنين » رواه عنه الحسن بن أبي الحسن .

وُروى له عن النبي ﷺ ، أنه قال : « يجزئُ مُد للوضوء وصاع
للغسل » . وكان عقيل قد خرج إلى بدرٍ مكرهاً وأسر فيه ، ففداه عمه
العباس . ثم أتى مسلماً قبل الحديبية ، وشهد غزوة مؤتة ، ولم يسمع له
بذكر في الفتح ، ولعله كان مريضاً ، أشار إلى ذلك ابنُ سعد . لكن روى
الزبير بن بكار بسنده إلى الحسن بن علي أن عقيلاً كان ممن ثبت يوم
حنين . وقيل : إن إسلامه تأخر إلى عام الفتح .

وكان أنسب قريش وأعلمهم بأيام العرب ومآثرها ومثالبها. وكانت
توضع له الطنافس في مسجد النبي ﷺ، يحدث الناس بذلك، وفي ذلك
يقول الناظم:

ولعقيل توضع الطنافس بمسجد النبي وهو جالس
يحدثُ الناس بأيام العرب وما لها من نسب ومن حَسَبِ

وكان أسرع الناس جواباً، وأحضرهم في القول، وأبلغهم في ذلك.
وروي عن ابن عباس أنه قال: في قريش أربعة يتحاكم الناس إليهم،
ويقفون عند قولهم في المنافرات: عقيل بن أبي طالب، ومخرمة بن نوفل
الزُهري وأبو جهم بن حذيفة العدويّ وحويطب بن عبد العزى العامريّ.

وكان عقيل يعد المساوىء فمن كانت مساوئه أكثر يقر صاحبه عليه،
ومن كانت محاسنه أكثر يقره على صاحبه. وكان أكثرهم ذكراً لمثالب
قريش، فعادوه على ذلك، وقالوا فيه بالباطل، ونسبوه الى الحمق،
واختلفوا عليه أحاديث مزورة، وكان مما أعانهم على ذلك مباغضته لأخيه
عليّ، وخروجه الى معاوية، وإقامته عنده. ويقال: إنه وفد عليه لأجل دين
عليه. ويزعمون أن معاوية قال يوماً: هذا أبو يزيد حاضر، لولا علمه بأني
خير له من أخيه لما قام عندنا، وتركه، فقال عقيل: أخي خير لي في ديني،
وأنت خير لي في دنيائي، وقد آثرت دنيائي وأسأل الله تعالى خاتمة الخير.

ووقع له ذكر في الصحيح في مواضع، وأخرج النسائي، وابن ماجه له حديثاً.
روي أن النسبي ﷺ أعطاه من خيبر كل سنة مئة وأربعين وسقاً. له
أحاديث، روى عن النبي ﷺ وروى عنه ابنه محمد، وحفيده عبد الله بن
محمد، وعطاء وأبو صالح السمان وموسى بن طلحة، والحسن البصريّ
ومالك بن أبي عامر الأصبحي. وفي تاريخ البخاريّ الأصغر، بسند
صحيح، أنه مات في أول خلافة يزيد بن معاوية، قبل وقعة الحرّة. ومّر

الكلام في الثالث من بدء الوحي على عقيل مكبراً ومصغراً.

لطائف إسناده: منها أن رواه كلهم مدنيون، وفيه التحديث بالجمع والإفراد والعنونة والإخبار. وفيه رواية تابعي عن مثله، ومنها أنه ليس للبخاري عن أبي واقد غير هذا الحديث، ولم يروه عنه إلا أبو مروة، ولم يروه عن أبي مرة إلا إسحاق. أخرجه البخاري هنا، وفي الصلاة عن عبد الله ابن يوسف، ومسلم في الاستئذان عن قتيبة وغيره، والترمذي في الاستئذان أيضاً عن إسحاق بن موسى الأنصاري، وقال حسن صحيح. والنسائي في العلم عن قتيبة وغيره.

ثم قال المصنف:

باب قول النبي ﷺ: «رُبَّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»

أي: هذا بابٌ قول، وقول: مجرور بالإضافة، ورب، بضم الراء، وتشديد الباء المفتوحة في إحدى لغاتها الاثني عشر: حرف جر على الصحيح، وعند الكوفيين أنها اسم، وترد للتكثير كثيراً، نحو ﴿رَبِّمَا يَوْمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢]، وكحديث البخاري «يَا رَبُّ كَاسِيَةٌ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وترد للتقليل قليلاً كقوله:

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَليْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَوَلَدٌ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٌ وَذِي شَامَةِ سَوْدَاءٍ فِي حَرِّ وَجْهِهِ مَجْلَلَةٌ لَا تَنْقِضِي لِأَوَانِ

أراد عيسى وآدم والقمر، قال ابن بون في احمراره:

كَثْرَ بَرُّبٍ قَلَّلْنَ، قَلِيلًا كَرَّبَ مِنْ كَانَ هُنَا ثَقِيلًا

وقيل: إنها بالعكس، للتكثير قليلاً وللتقليل كثيراً، وتنفرد عن أحرف الجر بوجوب تصديرها على ما تتعلق به، وتكثير مجرورها، ونعته إن كان ظاهراً، وغلبة حذف عاملها، ومضيه، وبزيادتها في الإعراب دون المعنى.

ومبلغ: الذي هو مجرورها، بفتح اللام، وأوعى: لفت له، والذي يتعلق به رب محذوف، وتقديره «يوجد» أو «يكون» على غير الغالب.

ويجوز عى مذهب الكوفيين في أن رُبَّ اسم، أن تكون هي مبتدأ و«أوعى» الخبر، فلا حذف، ولا تقدير. والمعنى: رب مبلغ عني أوعى، أي: أفهم وأحفظ لما أقول من سامع مني. وصرح بذلك ابن منده في روايته عن ابن عَوْن، ولفظه «فإنه عسى أن يكون بعض من لم يشهد أوعى لما أقول من بعض من شهد». وعلى أن رُبَّ زائدة في الإعراب، فمحل مجرورها، على حسب العامل بعدها، فهو نصبٌ في نحو: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُ. ورفعٌ في نحو «رُبَّ رجلٍ عندي». ورفع أو نصب في نحو «رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُهُ» ومحل مُبلغ على هذا رفعٌ بالابتداء، وأوعى صفة له. والخبر الفعل المحذوف المتقدم.

وهذا التعليق المترجم به أورد المُصنّف معناه في الباب. وأما لفظه فهو موصول عنده في باب الخطبة بمنى، من كتاب الحج، من حديث أبي بكر، فذكر هذا اللفظ في آخره، وأخرجه أبو داود والترمذي، وقال: حسن صحيح، بلفظ «نُضِرَ الله امرأ سمع منا شيئاً، فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع». وقوله: نُضِرَ الله، بتشديد الضاد المعجمة، وقد تخفف، والنضرة الحُسن والرؤنق. والمعنى: خصه الله تعالى بالبهجة والسرور، لأنه سعى في نضارة العلم، وتجديد السنة، فجازاه في دعائه بما يناسب حاله في المعاملة، وقد أجاب الله دعاء نبيه، عليه الصلاة والسلام، قال ابن عُيَيْنَةَ: ليس من أهل الحديث أحد، إلا وفي وجهه نُضرة لهذا الحديث.